

### 1- ماهية معايير المحاسبة

إن معايير المحاسبة أداة لتحقيق التوافق والملاءمة بين الأساس النظري للمحاسبة والتطبيق العملي لها وتقليل الفروقات أو التباين في الأنظمة المحاسبية المختلفة، كما تعمل على إيجاد أفضل البدائل لمعالجة المشكلات المحاسبية المختلفة والمتجددة، ويمكن للباحث تناول مفهوم وأهمية وخصائص معايير المحاسبة على النحو التالي:

#### 1-1 مفهوم معايير المحاسبة

إن مصطلح المعيار يشير إلى مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون والتي نستخدمها للوصف العادل لشيء معين.

أما المعيار في المحاسبة وإن اختلف الكتاب والباحثين في الفكر المحاسبي حول مفهوم موحد، إلا أن هناك اتفاق حول الهدف منه، لذا سيقوم الباحث بتناول أهم هذه المفاهيم على النحو التالي:

✓ بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع المعاملات أو الأحداث الخاصة بنتائج الأعمال والمركز المالي، ويحدد أسلوب القياس أو الوصف أو التصرف أو التوصيل المناسب.

✓ وسيلة أساسية لتنظيم عملية إنتاج المعلومات الملائمة التي تعمل على تطوير أسواق المال، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المناسبة والتنمية الاقتصادية.

✓ المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها".

وفي ضوء هذه التعريفات نستنبط ما يلي:

- المعيار المحاسبي عبارة عن مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق عليها، والمتعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في معالجة الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتائج أعمال الشركة.
  - غياب المعيار المحاسبي يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بها العمليات والأحداث الاقتصادية.
  - المعيار المحاسبي مرتبط عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للشركة، كما يعالج مشاكل محاسبية معينة.
  - يعتبر بمثابة مرشد يسترشد به المحاسب عند معالجة الأحداث الاقتصادية، ويقلل من المرونة غير الضرورية وخيارات التطبيق.
- وفي ضوء العرض السابق يمكن للباحث تعريف المعايير المحاسبية "بأنها مجموعة من القواعد والمقاييس تم إصدارها بواسطة هيئة حكومية أو جهات مسؤولة تلقى قبولاً عاماً، بهدف تحقيق التوافق والتنسيق في معالجة مختلف المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي".

#### 1-2 أهمية معايير المحاسبة

تكمن أهمية المعايير المحاسبية فيما يلي:

- إن عدم وجود معايير محاسبية يحد من إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية، حيث أن إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للشركات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات

الدولية. ويبدو منطقياً أن تخفيض درجة الاختلافات في الممارسات المحاسبية هو الحل لهذه المشكلة فالقوائم المالية القابلة للمقارنة سوف تشجع على التدفق الحر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة؛

- في غياب المعايير المحاسبية يمكن أن يعطي ذلك للإدارة الحرية في الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية التي تختارها أو تطبيقها وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالشركة وانخفاض الثقة في التقارير المالية.

- تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات الشركة إلى اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل، وسيلة قياس وايصال معلومات متعددة عن نشاطات الشركة، بحيث تفي إلى أكبر حد ممكن باحتياجات قطاعات عديدة من المستفيدين لمعلومات متنوعة يحتاجونها لأغراض الاستثمار والتمويل والتقييم.

- انتقاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فمعايير المحاسبة تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم؛

- تضييق الاختلافات في تطبيق القواعد والاجراءات المحاسبية من خلال التجانس في المعالجات المحاسبية، وهو ما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وبالتالي سهولة اتخاذ القرارات.

- يساعد على إنجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على الشركات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساساً بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا يتمتعون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع؛

- إن المعايير المحاسبية يمكن أن تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وذلك من خلال إعطاء المؤسسة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة فيها. سواء كان في صورة رأس مال أو قروض، حيث إن أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار والإقراض، وسوف يفضلون المعايير الدولية، لأن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية تكون أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة بالنسبة لهم، مما يشجع المستثمرين والمقترضين على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لهم؛

- بالنسبة لرجال المصارف والمقترضون فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية، وكذلك المحللون الماليون فسوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن يعتمدوا عليها كمدخلات لعمليات التحليل المالي، واستخدام المقارنات التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية للمحلل المالي تكون ممكنة ومبنية على أسس أكثر موضوعية ومن ثم تزيد من درجة الثقة في نتائج التحليل المالي.

### 1-3 خصائص معايير المحاسبة

لعل أهمها ما يلي:

- الملاءمة، حيث تعد المعايير المحاسبية من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر والتطبيق.

- التناسق (الاتساق)، أي ضرورة اتساق المعايير التي تم إصدارها في تواريخ مختلفة مع بعضها البعض، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير تركز على إطار فكري متكامل للمحاسبة المالية.

- المرونة، ويقصد بها أن تكون معايير المحاسبة مرنة لمقابلة التطور والتغير في الظروف الاقتصادية، بحيث تكون عملية إعدادها مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

- الواقعية، أي يجب أن تكون المعايير المحاسبية نابعة من الواقع وتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما يجب أن تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

- الموضوعية، أي عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً أو الدفع إلى سلوك معين، وتجنب الجاملات التي قد تؤثر على موضوعية المعايير وتصبح عرضة لتحكم أصحاب المصالح بأن تحقق في النهاية مكاسب اجتماعية أو اقتصادية للفئة الأكثر قوة على حساب الفئات الأخرى مما قد يفقد معايير المحاسبة مصداقيتها وحيادها.

- القابلية للتطبيق، بمعنى أن يتم بناء معايير محاسبية مقبولة من جانب المستخدمين لها والمستفيدين منها، وذلك لتحسين الممارسة العلمية، وأكثرها اتساقاً مع الإطار الفكري والنظرية المحاسبية السائدة والمقبولة من الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يحقق لها خاصية القبول العام.

- التوافق مع القوانين، حيث أن النظم القانونية تحدد الأساليب والإجراءات والممارسات على مستوى الدولة التي تطبق فيها، وبالتالي يوجد تأثير لهذه النظم على الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة أو الدول محل التوافق المحاسبي، وعلى ذلك يجب على المحاسبين عند وضع المعايير بذل الجهد اللازم لتحقيق التوافق بين النصوص القانونية والمعايير المحاسبية، وقد يؤدي تأثير النظم القانونية على التطبيق المحاسبي إلى نتائج قد لا تتماشى مع الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية، وفي هذه الحالة فإن المسؤولية تقع على عاتق المحاسبين حيث أنه يجب عليهم مطالبة الجهات المسؤولة بمحاولة تعديل هذه النصوص.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المعايير المحاسبية يجب أن تمثل حلولاً لمشاكل خاصة، تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاماً مع الاطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذان يتسمان بالثبات النسبي، كما يجب أن تتوافر فيها الدقة والموضوعية، فالمعايير هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية، كما يجب أن توفر معلومات مالية ملائمة وممتلئة بصدق أي بدرجة عالية من الشفافية والافصاح، لاستخدامها من طرف مختلف الأطراف ذات المصلحة خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملون والمقرضون الذين يؤثرون بشكل أساسي في مالية الشركة، كما يجب أن تواكب المعايير المحاسبية التغيرات الديناميكية المستمرة في مختلف البيئات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات التي تطبق فيها.

## 2- الهيئات التي تعمل على وضع وتطوير المعايير المحاسبية

توجد عدد من الهيئات التي أسهمت في إعداد معايير المحاسبة بغية تطبيقها على مستوى دولي أو إقليمي ومن أهمها:

### 1-2 الجماعة الأوروبية (European Community (EC

تعود جذور انشاء هذه الجماعة إلى عام 1948 عندما تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (European Economic Cooperation Organization) لتنفيذ خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى التعاون بين هذه الأقطار إلى إنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والصلب عام 1952 التي أسهم نجاحها في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة من قبل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا ولوكسمبورغ، في اتفاقية روما عام 1957، ثم انضمت بريطانيا

والدنمارك وإيرلندا واليونان إلى السوق، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها من خلال توحيد سياسات التعريفات الجمركية والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

وقد اتجهت الجماعة الأوروبية نحو التنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في البلدان الأعضاء شملت: طرائق عرض البيانات المالية للشركات في دولها، طرائق تقييم الأصول... إلخ، وأهم ما صدر عنها هو التوجيه الرابع الذي يعالج التنسيق في الحسابات الختامية للشركات، والتوجيه السابع الذي يعالج التنسيق في الحسابات الموحدة للشركات، وتنفيذ المعايير التي تضمنتها التوجيهات الصادرة عن (EC) من ناحية تركيزها على المحاسبة المالية، غير أن التوجيهات الصادرة عن (EC) لا ينتظر أن تعمم عالميا كونها تعد من هيئة شبه حكومية، في حين أن التوجه الدولي لإعداد معايير ينحو باتجاه النموذج الأمريكي - البريطاني الذي يعتمد على القطاع الخاص في إعداد المعايير.

## 2-2 الأمم المتحدة (UN) United Nations

أفضى نجاح تطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة في العديد من بلدان العالم إلى تشجيع الأمم المتحدة لتحقيق مفهوم المحاسبة العالمية **World Accounting** أحد مفاهيم المحاسبة الدولية، وقد بدأ نشاط الأمم المتحدة في هذا الجانب عام 1973 عندما تم تعيين مجموعة من الأفراد البارزين بغية دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسية على التطور الاقتصادي والعلاقات الدولية.

في عام 1977 تم إنشاء فريق الخبراء للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والذي ركز جهوده على الشركات متعددة الجنسية فيما يتعلق: بالمعلومات والسياسات المحاسبية، والمعلومات المالية المتعلقة بالفروع التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، فضلا عن إعداد البيانات المالية على أساس الأجزاء، كما ركز الفريق على المعلومات غير المالية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لتلك الشركات، زيادة على كشف العمالة والتشغيل، وآخر عن الاجراءات المتبعة للسيطرة على التلوث البيئي.

على الرغم من أن (UN) قد تكون أفضل منظمة يمكنها وضع نظام محاسبي للسيطرة على عمليات الشركات متعددة الجنسية من خلال إلزامها للبلدان المختلفة بإصدار التشريعات تلزم تلك الشركات بتقديم المعلومات المطلوبة للبلدان التي تعمل فيها، لكن ما يؤخذ على عملها هو التركيز على المحاسبة المالية من دون المحاسبة الإدارية، وكذا التركيز على المعايير المتعلقة بالإفصاح من دون القياس.

## 2-3 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) Organization of Economic and Cooperaion Development

أنشئت هذه المنظمة بغية تشجيع النمو الاقتصادي والتوسع في التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف وضعت عام 1976 دليل الإفصاح عن المعلومات للشركات متعددة الجنسية، وقد أقر هذا الدليل العناصر الرئيسة للمعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية، ومن هذه العناصر هيكل الشركة، والقطاعات الجغرافية والأنشطة الرئيسة للشركة الأم، ونتائج التشغيل والمبيعات والاستثمارات الجديدة في رأس المال على مستوى المناطق الجغرافية وعلى مستوى القطاعات الصناعية للشركة ككل، وقائمة استخدامات وموارد الشركة، ومصاريف البحث والتطوير، وسياسات أسعار التحويل، والسياسات المحاسبية بما فيها السياسات المتبعة في إعداد البيانات المالية المجمعة.

تسعى (OECD) لتحقيق التنسيق المحاسبي بالتركيز على المحاسبة المالية من دون المحاسبة الإدارية فضلا عن اهتمامها بمشاكل البلدان الصناعية أكثر من غيرها، ولذا فهي أبعد من أن تطور معايير يمكن أن توجه لخدمة الدول النامية.

## 2-4 الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants

استبدلت لجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة (ICCAP) بالاتحاد الدولي للمحاسبين بناءً على القرار المؤتمر الدولي الحادي عشر للمحاسبين المنعقد في ميونخ عام 1977، وذلك بهدف ترتيب المؤتمرات الدولية المستقبلية، وإنجاز دليل لمهنة المحاسبة من النواحي الفنية والأخلاقية والتعليمية، ويسعى الاتحاد نحو تحقيق تعاون دولي في مهنة المحاسبة من خلال العمل على إيجاد معايير منسقة. وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- معايير دولية لمراقبة الجودة؛

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكد؛

- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛

- معايير التأهيل الدولية؛

- معايير المحاسبة للقطاع العام.

## 2-5 لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي أعيد تسميتها لاحقاً بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هيئة مستقلة، ولا تخضع لسلطة أي حكومة أو منظمة مهنية معينة، تكونت عام 1973، بعضوية هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان المكسيك، هولندا، إنجلترا، إيرلندا، والولايات المتحدة، والجدير بالذكر هنا أن هذه الدول ليست أعضاء في IASB ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول، بهدف الحصول على توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة وبالتالي تضيق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول.

## 2-6 مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

لقد نتج عن توصيات لجنة Wheat حل (APB) وتشكيل هيكل جديد لوضع المعايير يتكون من ثلاثة منظمات هي: مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAC) وتقوم مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) بإنتقاء أعضاء (FASB) ومجلسه الاستشاري وتمويل أنشطته والإشراف بصفة عامة على أنشطة (FASB)، ولكن المنظمة الأكثر أهمية في هذا الهيكل الثلاثي هي (FASB)، التي تركز مهمته الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير المالي والإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري ومراجعي ومستخدمي المعلومات المالية.

## 3- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يعود تاريخ تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى عام 1973، عندما تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، كان هدفها الأصلي توفير الدعم التقني للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع معايير محاسبية مناسبة، ولكن مع مرور السنين، تم توسيع هذا الهدف، ليصبح له بعد دولي يتم بمقتضاه تطوير معايير محاسبية دولية تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الانسجام والاتساق للسياسات والمعالجات المحاسبية بين الدول.

لقد كان مقر لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في لندن، وكانت بدايتها الأولى عبارة عن منظمة صغيرة تجتمع لعدة مرات في العام، وكان أعضائها عبارة عن ممثلين من الهيئات المحاسبية المهنية في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق كل عضو على الترويج والتشجيع على استخدام المعايير المحاسبية في بلده.

استمرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في أداء أعمالها لمدة (27) عاماً، إزداد خلالها عدد أعضائها واتسعت رقعتها الجغرافية بضم ممثلين من دول مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، وفي عام 1987 كان هناك حدث رئيسي لتطور لجنة المعايير المحاسبية الدولية وذلك عندما قامت المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO) والتي كانت قد ضمت في عضويتها للتو المفوضية الأمريكية للأسهم والبورصات (SEC) بمناقشة إمكانية قيامها بدعم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء بما بموجب ذلك عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على انتاج مجموعة من المعايير المحاسبية الرئيسية لتقديمها إلى المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO) وقد تم ذلك وفقاً لعملية مطولة، حيث تم بدايتها إعداد مجموعة من المعايير المحاسبية الرئيسية وكان يُطلق على مشروع "القابلية للمقارنة/ التحسينات" والتي اكتملت في عام 1993 ولم تعتمد المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO)، مما استدعى قيام لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بتطوير برنامج عمل منقح أطلق عليه "برنامج نواة المعايير الرئيسية".

توسعت عضوية لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) خلال فترة التسعينات لكنها ظلت منظمة صغيرة إلى حد ما، وأصدرت اللجنة خلال فترة وجودها 41 معيار دولي إضافة إلى العديد من التفسيرات والمبادئ والمفاهيم والوثائق المنظمة لإطار العمل وغيرها من الارشادات والتوجيهات.

قد كان هناك اعتقاد سائد بأن ليس من الممكن واقعيًا تطوير معايير عالية الجودة لمقابلة احتياجات الأطراف المتنامية في ظل الهيكل القائم للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، بالإضافة كان هناك نداءات تطالب من المساهمات من مناطق جغرافية واسعة النطاق، وفي ماي 2002 وافقت الكيانات المنظمة لعضوية مجلس المعايير المحاسبية الدولية والبالغ عددها (143)، على تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتم اختيار (David Tweedie) كأول رئيس لمجلس الإدارة، حيث كان يشغل في السابق منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة، كما اشتمل الأعضاء على ممثلين من بلدان متنوعة، وتم تكليف بعض الأعضاء منهم بالتواصل مع واضعي المعايير المحاسبية الوطنية.

### 3-1 أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تكمّن الأهداف الرئيسية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) فيما يلي:

- ☞ تطوير مجموعة واحدة وموحدة عالية الجودة وعالمية من المعايير الدولية (IFRS) تمتاز بالسهولة والفهم.
  - ☞ زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية.
  - ☞ الترويج والتشجيع على استخدام تلك المعايير والتطبيق الصارم لها.
  - ☞ الأخذ في الحسبان احتياجات عمليات التقرير المالي للاقتصاديات الصاعدة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ومن الأهداف الرئيسية أيضاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هو الاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على برنامج للتقارب، حيث أصدر الكيانان في أكتوبر من عام (2002) مذكرة تفاهم أصبحت تعرف بعد ذلك باسم اتفاقية نوروك (Norwalk agreement)، وكان هدفها الأساسي هو بدء سلسلة من المشروعات التي من شأنها إزالة الاختلافات بين المبادئ المقبولة قبلاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية (IFRS)، وكان هناك مجالات العديد من مجالات النجاح في عملية التقارب، إلا أن التقارب الكامل لم يتحقق حتى تاريخه ومازال مسألة مثيرة للجدل.

كما ساهمت أحداث عدة رئيسية في بداية القرن الواحد والعشرين بشكل أساسي في عملية تحقيق الانسجام والاتساق الدولي في اعداد التقارير المالية، كان من بينها عندما أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعاً يقتضي من الشركات المدرجة

في أوروبا تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في بياناتها المالية الموحدة وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005 وينطبق على أكثر من 8000 شركة في 30 بلداً، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا.

في عام 2005 أصبحت أيضاً هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير المحاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية (IFRS) مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة، وقدر أن أكثر من 80 بلداً طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية (IFRS) عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية بداية من 2008.

### **3-2 الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS)**

تتعدد الكيانات الرئيسية في الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS) تضم كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو التالي:

### **3-2-1 مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)**

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح، أنشأت بموجب قانون الشركات العام لولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل في إنجلترا وويلز كشركة أجنبية (رقم الشركة FC023235)، تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) في جويلية 2010 بعدما كانت تسمى (IASB Foundation)، وتتكون هذه اللجنة حالياً من 22 عضواً إدارياً (Les Trustees)، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم، وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية (IFRS Foundation) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والمجلس الاستشاري للمعايير ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

### **3-2-2 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)**

هو هيئة مستقلة لإعداد وتطوير وإصدار المعايير الدولية (IFRS) وأيضاً المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SEMS)، يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضواً، بدءاً من شهر جويلية 2012، يتم تعيينهم من قبل الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات. يتكون مجلس إدارته من مناطق جغرافية متنوعة كما يلي:

- أربعة أعضاء من منطقة آسيا/منطقة الهادئ - أربعة أعضاء من أوروبا - أربعة أعضاء من أمريكا الشمالية - عضو واحد من أفريقيا - عضو واحد من أمريكا الجنوبية - عضوان يتم تعيينهما من أي منطقة لتحقيق التوازن الجغرافي الكلي، ويضطلع مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالمهام الآتية:

إعداد ونشر ورقة النقاش (DP) بشأن كافة المشاريع وأيضاً نشر وثائق مناقشات ليطلع الجمهور على المشاريع الكبرى، وفقاً للإجراءات التي تم الموافقة عليها من قبل الأوصياء؛ من أجل الحصول على ردود الفعل المبكرة على المشروع وقياس مدى

استجابة الأطراف المعنية وعادة ما تتضمن ورقة النقاش (DP) نظرة عامة على الموضوع، مع توضيح الخطوط العريضة للمداخل التي يمكن استخدامها بما في ذلك وجهات نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالإضافة إلى دعوة لإبداء التعليقات. إعداد ونشر مسودة العرض (ED)، وهي خطوة إلزامية تصف بالتفصيل المعالجة المحاسبية المقترحة، وتأخذ شكل معيار محاسبي جديد مقترح (أو تعديل لمعيار محاسبي موجود بالفعل)، ويتم إعدادها بناء على التعليقات الواردة من مصادر متنوعة بما فيها ما تم الحصول عليه من دعوة إبداء التعليقات الموجودة في ورقة النقاش، ومساهمات طاقم الباحثين بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمناقشات التي جرت في الاجتماعات العامة، كما هو الحال مع ورقة النقاش (DP) تتضمن مسودة العرض (ED) أيضاً دعوة لإبداء التعليقات.

إصدار أحد المعايير الدولية (IFRS)، بعد أخذ التعليقات على مسودة العرض (ED) في الحسبان وفحصها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وإن لزم الأمر يتم إعادة عرض مسودة العرض (ED) على المجلس مرة أخرى، وبمجرد اقتناع مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن المعالجة المحاسبية المقترحة قد تم مناقشتها بشكل مناسب وذلك بناء على ردود الأفعال والتعليقات والملاحظات الواردة في مسودة العرض (ED). تتم الصياغة المبدئية لهذا المعيار وأخذ الأصوات، وبعد أن تتم عملية إصدار المعايير الدولية (IFRS) وتتم مراجعته بعد التطبيق، وتشمل عملية المراجعة لقاءات مع واضعي المعايير الوطنية والأطراف الأخرى المعنية لفهم أي مشكلة أو آثار على تطبيق متطلبات المعيار.

### 3-2-3 لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أنشأ الأمانة لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسماة سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002 حيث تضم اللجنة (14) عضواً يتم اختيارهم من بين مجموعة متنوعة من بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية، ومن مناطق جغرافية مختلفة، تنظر تلك اللجنة في كيفية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) وتوفير الإرشادات في الوقت المناسب حول مسائل التقرير المالي التي لم يتم تناولها بشكل خاص في المعايير الدولية (IFRS)، وتنظر اللجنة أيضاً في القضايا والمشكلات المتعلقة بالمعايير الدولية (IFRS) القائمة، مثل المشاكل التي تنشأ عن التطبيق العملي لتلك المعايير، حيث تقوم بإعادة تفسيراتها المعروفة بإسم (IFRICs) وغالبا ما تنصب تلك التفسيرات على مسائل محددة ومتخصصة.

### 3-2-4 المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعنية على المستوى الدولي حيث يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة، ولا يعتبر هذا المجلس في حد ذاته كياناً مُختصاً بوضع المعايير، إنما يوفر المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول جدول العمل، القرارات، وأولويات عمله، وتقديم مشورات الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو إلى الأمانة (IFRS Foundation)، يتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري من قبل أمانة المؤسسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتم تعيين رئيس المجلس الاستشاري من قبل الأمانة ولا يمكن أن يكون عضواً في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو من موظفيه. ويُدعى رئيس المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات الأمانة والمشاركة فيها.



### 3-3 المعايير الموضوعية بمعرفة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

حتى وقتنا هذا أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) (17) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، واعتمد (25) معيار من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) كانت قد صدرت عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومازالت سارية، بالإضافة إلى العديد من التفسيرات ووثائق اللجنة المصدرة الدائمة (SIC) التي تشكل جزءاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

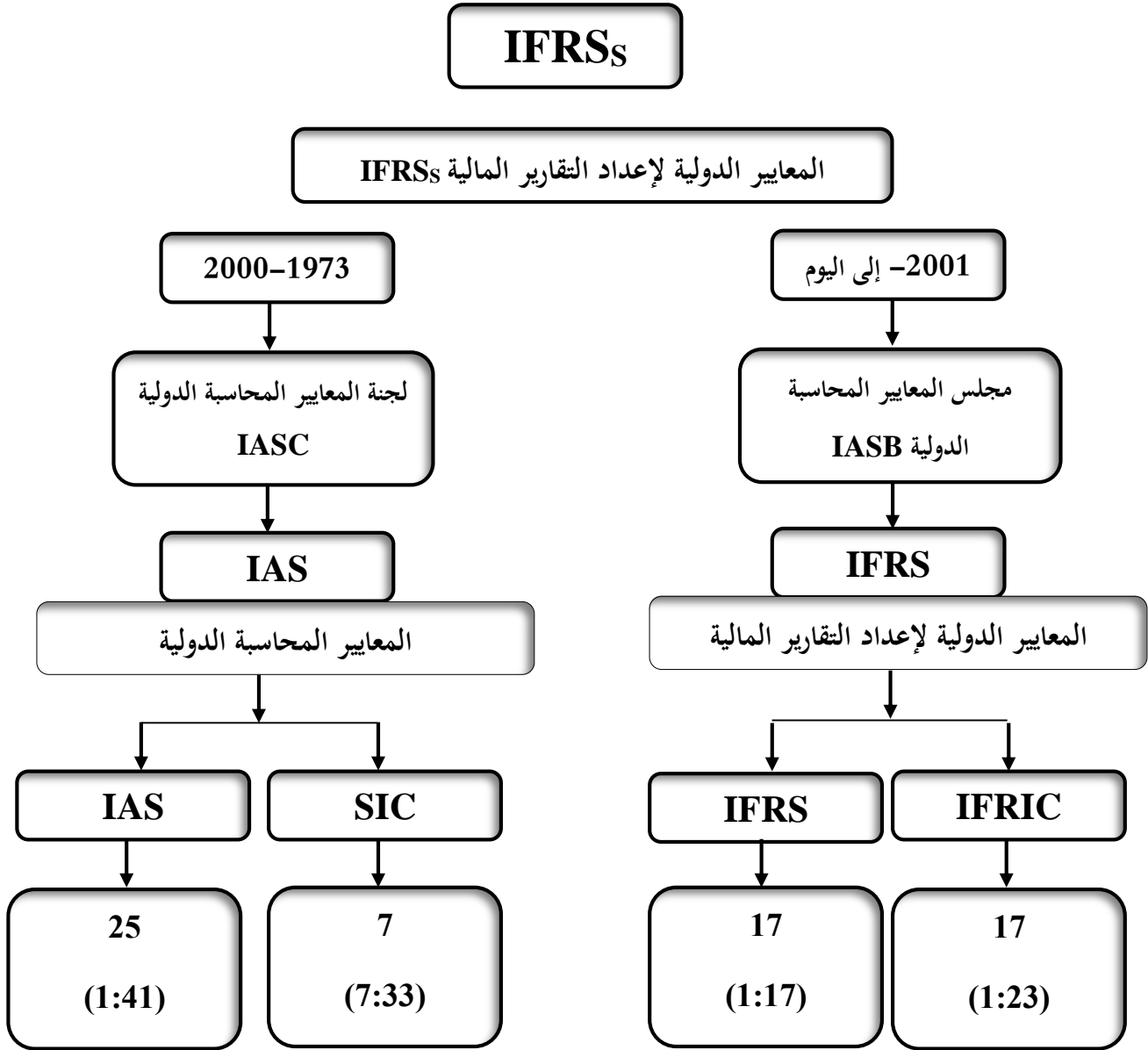
يتم نشر هذه المعايير سنوياً في صورة نسخة ورقية هي "الكتاب الأحمر" وهو النسخة الرسمية الوحيدة المطبوعة بمعرفة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، ويحتوي هذا الكتاب على النص الكامل للمعايير بالإضافة إلى المستندات المرفقة لها، مثل الأمثلة التوضيحية، ودليل التطبيق، وأسس الاستنتاجات والآراء المخالفة وهناك أيضاً "الكتاب الأخضر" وهو دليل للمعايير، و "الكتاب الأزرق" الذي يحتوي على المعايير دون التطبيقات المبدئية.

كما يمكن الوصول إلى هذه المعايير وملخصاتها الفنية (بدون الوثائق المصاحبة) مجاناً من خلال الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) عند التسجيل في الموقع ([www.IFRS.org](http://www.IFRS.org)) ولتحقيق أهداف المؤسسة، فإنه من الأهمية بمكان ترجمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إلى لغات مختلفة يمكن أن يساعد بشكل كبير على تبنيها، وتوجد لدى مؤسسة المعايير الدولية (IFRS Foundation) عدة سياسات للترجمة، منها أن يكون هناك نسخة واحدة فقط مترجمة بمعرفتها، وأن يشارك في عملية الترجمة خبراء في المحاسبة من الناطقين بلغة البلد المترجم له، فعلى المستوى الدول العربية يتولى الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة) عملية ترجمة المعايير إلى اللغة العربية.

والشكل والجدول الآتية توضح إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) السارية المفعول إلى غاية نهاية عام

.2019

الشكل رقم (1-1) إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)



المصدر: من إعداد أستاذ المقياس

الجدول رقم (1-1) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2019

الرقم	اسم المعيار	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	حل محل
IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2008-11-24	2009-7-1	-
IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم	2004-2-19	2005-1-1	-
IFRS 3	إندماج الأعمال	2008-1-10	2009-7-1	IAS 22
IFRS 4	عقود التأمين	2004-3-31	2005-1-1	-
IFRS 5	الأصول الغير مالية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004-3-31	2005-1-1	IAS 35
IFRS 6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	2004-12-9	2006-1-1	-
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2005-8-18	2007-1-1	IAS 30
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	2006-11-30	2009-1-1	IAS 14
IFRS 9	الأدوات المالية	2004-7-24	2018-1-1	IAS 39
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	2011-5-12	2013-1-1	IAS 27

IAS 31	2013-1-1	2011-5-12	الترتيبات المشتركة	IFRS 11
IAS 27.28.31	2013-1-1	2011-5-12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IFRS 12
-	2013-1-1	2011-5-12	قياس القيمة العادلة	IFRS 13
-	2016-1-1	2014-1-30	الحسابات القانونية المؤجلة	IFRS 14
IAS 11. 18	2018-1-1	2014-5-28	الايراد من عقود مع العملاء	IFRS 15
-	2019-1-1	2016-1-13	عقود الايجار	IFRS 16
-	-	2017-5-18	عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك من المعايير الدولية (IFRS) تم إصدارها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وهناك معايير أخرى حلت محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) بعد إجراء التحسينات والتعديلات عليها، فعلى سبيل المثال حل المعيار الدولي (IFRS 15) "الايراد من عقود مع العملاء" محل المعيارين (IAS 11) "عقود الانشاء و المعيار (IAS 18) "الايراد"، جاء المعيار (IFRS 15) كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتطوير متطلبات مشتركة لمشروع الايراد تعمل على ما يلي:

- تعمل على إزاحة عدم الاتساق والضعف في المعايير السابقة.
- تقديم إطار قوي للتعامل مع الحالات المختلفة للاعتراف بالإيراد.
- تحسين قابلية المقارنة لممارسات الاعتراف بالإيراد بين منشآت الأعمال وبين القطاعات والتشريعات وأسواق المال المختلفة.
- تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة أكثر من خلال تحسن متطلبات الإفصاح.
- تبسيط أعداد القوائم المالية من خلال تقليص عدد وتفاصيل متطلبات الاعتراف بالإيراد.

#### الجدول رقم (2-1) المعايير المحاسبية الدولية (IAS) السارية المفعول إلى غاية نهاية 2019

الرقم	اسم المعيار	تاريخ آخر تعديل
IAS 1	عرض القوائم المالية	2007
IAS 2	المخزونات	2005
IAS 3	القوائم المالية الوحيدة	1976
IAS 4	محاسبة الاهتلاك	-
IAS 5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	1976
IAS 6	أثار التغيرات في أسعار الصرف	-
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	2003
IAS 9	محاسبة تكاليف البحث والتطوير	-
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية	2003
IAS 11	عقود الانشاء	1993
IAS 12	ضرائب الدخل	1996
IAS 13	عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة	-

1997	التقرير عن القطاعات	IAS 14
2003	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	IAS 15
2003	الممتلكات والمعدات والمصانع	IAS 16
2003	عقود الايجار	IAS 17
1993	الايراد	IAS 18
2011	منافع الموظفين	IAS 19
1983	محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20
2003	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية	IAS 21
1998	إندماج الأعمال	IAS 22
2007	تكاليف الافتراض	IAS 23
2009	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة	IAS 24
-	محاسبة الاستثمارات	IAS 25
1987	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	IAS 26
2011	القوائم المالية المفصلة	IAS 27
2003	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	IAS 28
1989	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
1990	الافصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
2003	الحصص في المشاريع المشتركة	IAS 31
2003	الأدوات المالية: العرض	IAS 32
2003	ربحية السهم	IAS 33
1998	التقارير المالية المرحلية	IAS 34
1998	العمليات غير المستمرة	IAS 35
2004	الانخفاض في قيمة الأصول	IAS 36
1998	المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	IAS 37
2004	الأصول غير الملموسة	IAS 38
2003	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	IAS 39
2003	الاستثمارات العقارية	IAS 40
2001	الزراعة	IAS 41

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك (25) معياراً من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) مازالت سارية إلى الآن بعد ما كانت (41) معياراً، وبذلك يُمكن القول أن التسمية القديمة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها التسمية الجديدة المعايير الدولية (IFRS) مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول.

الجدول رقم (3-1) تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)

السارية المفعول إلى غاية نهاية 2019

الرقم	اسم التفسير	تاريخ الإصدار
IFRIC 1	التغيرات في الالتزامات الحالية للإزالة والاستعادة والالتزامات المماثلة	2004
IFRIC 2	أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المماثلة	2004
IFRIC 3	حقوق الانبعاثات (سحب)	2004
IFRIC 4	تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد الأيجار	2004
IFRIC 5	الحقوق في الحصص الناجمة من صناديق الإزالة والاستعادة والإصلاح البيئي	2004
IFRIC 6	الالتزامات الناجمة من المشاركة في سوق محدد- مخلفات المعدات الكهربائية والالكترونية	2005
IFRIC 7	تطبيق أسلوب إعادة العرض بموجب المعيار معيار المحاسبي IAS 29	2005
IFRIC 8	نطاق المعيار IFRS 2 (سحب)	2006
IFRIC 9	إعادة تقييم المشتقات المضمنة	2006
IFRIC 10	إعادة التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة	2006
IFRIC 11	مجموعة وشركات الخزانة حصة المعاملات (سحب)	2006
IFRIC 12	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات	2006
IFRIC 13	برامج ولاء العملاء (سحب)	2007
IFRIC 14	IAS 19 القيود على أصول المنافع المحددة، متطلبات الحد الأدنى للتمويل وتفاعلاتها	2007
IFRIC 15	اتفاقيات إنشاء العقارات (سحب)	2008
IFRIC 16	تحولات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	2008
IFRIC 17	توزيع الأصول غير النقدية على المالكين	2008
IFRIC 18	عمليات نقل الأصول من العملاء (سحب)	2009
IFRIC 19	تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	2009
IFRIC 20	تكاليف التجريد والكشط في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي	2011
IFRIC 21	الرسوم	2013
IFRIC 22	معاملات العملات الأجنبية والنظر المسبق	2016
IFRIC 23	عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل	2017

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس

- يتضح من الجدول أعلاه أن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) أصدر (23) تفسيراً للمعايير الدولية (IFRS)، غير أن السارية إلى الآن هي (17) تفسيراً. فعلى سبيل المثال من التفسيرات السارية جاء التفسير (IFRIC 19) " تسديد الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية" ليتناول التفسير المواضيع الآتية:
- هل تم إصدار أذونات حقوق ملكية المنشأة لتسديد الإلتزام المالي بأكمله أو جزء منه عن طريق النقدية وفقاً للفقرة (3.3.3) من المعيار الدولي (IFRS 9) "الأدوات المالية".
  - كيف ينبغي أن تقيس الشركة مبدئياً أدوات حقوق الملكية الصادرة لتسديد هذا الإلتزام المالي.
  - كيف ينبغي للشركة محاسبة أي فرق بين المبلغ المسجل للإلتزام المالي المسدد ومبلغ القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية الصادرة.

الجدول رقم (1-4) تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية (SIC)

السارية المفعول إلى غاية نهاية 2019

الرقم	اسم المعيار	تاريخ الاصدار
SIC 1	تناسق - صيغ تكلفة مختلفة للمخزون (سحب)	1997
SIC 2	الاتساق - رسملة تكاليف الاقتراض	1997
SIC 3	القضاء على الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة	1997
SIC 5	تصنيف الأدوات المالية - أحكام التسوية الطارئة	1998
SIC 6	تكاليف تعديل البرامج الحالية	1998
SIC 7	إدخال عملة اليورو	1998
SIC 8	أول تطبيق لمعايير المحاسبة الدولية كأول أساس للمحاسبة	1998
SIC 9	دمج الأعمال - تصنيف إما كاستحواذ أو وحدة مصالح	1998
SIC 10	المساعدات الحكومية - عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية	1998
SIC 11	صرف العملات الأجنبية - رسملة الخسائر الناتجة عن تخفيض قيمة العملة الشديدة	1998
SIC 12	توحيد - الكيانات ذات الأغراض الخاصة	1998
SIC 13	الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية من قبل شركات التأمين	1998
SIC 14	الممتلكات والآلات والمعدات - التعويض عن انخفاض أو نقصان البنود	1998
SIC 15	عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز	1999
SIC 16	أسهم رأس المال - أدوات الملكية الخاصة المعاد استردادها (أسهم الخزينة)	1999
SIC 17	الأسهم - تكاليف معاملة الأسهم	2000
SIC 18	الاتساق - طرق بديلة	2000
SIC 19	عملة التقارير - قياس وعرض البيانات المالية	2000
SIC 20	طريقة محاسبة الأسهم - الاعتراف بالخسائر	2000
SIC 21	ضرائب الدخل - استرداد الأصول المعاد تقديرها غير القابلة للاستهلاك	2000
SIC 22	دمج الأعمال - التعديل اللاحق للقيم العادلة والشهرة المبلغ عنها في البداية	2000
SIC 23	الممتلكات والآلات والمعدات - التفتيش الرئيسي أو تكاليف الإصلاح	2000
SIC 24	ربحية السهم - الأدوات المالية والعقود الأخرى التي يمكن تسويتها في الأسهم	2000
SIC 25	ضرائب الدخل - التغيير في الوضع الضريبي للمشروع أو لمساهمي	2000
SIC 27	تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود التأجير	2000
SIC 28	دمج الأعمال - "تاريخ الصرف" والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية	2001
SIC 29	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات - الإفصاح	2001
SIC 30	عملة التقارير - الترجمة من عملة القياس إلى عملة العرض	2001
SIC 31	الإيراد - عمليات المقايضة التي تطوي على خدمات إعلانية	2001
SIC 32	الأصول غير الملموسة - تكاليف الموقع الإلكتروني	2001
SIC 33	طريقة الدمج والمساواة - حقوق التصويت المحتملة وتخصيص حقوق الملكية	2001

المصدر: من إعداد أستاذ المقياس

من الجدول أعلاه نلاحظ أن لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية (SIC) التي حلت محلها لجنة تفسيرات المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) قامت بإصدار (31) تفسيراً إلى غاية عام (2001) غير أن السارية إلى الآن (7)

تفسيرات فقط، وعليه يمكن القول أن التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية الدولية (SIC) ستحذو حذو المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وتحتفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها التسمية الجديدة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) مع الإصدارات والتفسيرات الجديدة والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول.